

## دراسة تحليلية في أسباب تهاوي سعر صرف الليرة السورية

مركز الفرات للدراسات



- شهدت الليرة السورية محطات مؤلمة فقدت من خلالها ٩٧,٧٥% من قيمتها.
- بلغت نسبة الزيادة في سعر الصرف بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ حوالي ٤٥٠٠%.
- وصل عجز الميزان التجاري في عام ٢٠١٩ مبلغ ٣,٩ مليار دولار.
- بلغت مجموع الخسائر المتراكمة في الناتج المحلي ٤٢٠,٩ مليار دولار أي ما يعادل ٧,٧ أضعاف الناتج المحلي لعام ٢٠١٠ وما يقارب ٢١,٦ ضعف ناتج عام ٢٠١٩.
- شكل الناتج المحلي لعام ٢٠١٩ حوالي ٣٦% فقط من الناتج المحلي لعام ٢٠١٠.
- تضاعفت الأسعار في عام ٢٠٢٠ ما بين ٣ إلى ٤ أضعاف مقارنة بالعام الفائت وما بين ٣٥ إلى ٥٥ ضعفاً مقارنة بعام ٢٠١٠.

## \*\*محاور الدراسة

### مقدمة

أولاً - أهم محطات تدهور سعر الصرف.

ثانياً - الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية لتهايي سعر الصرف.

ثالثاً - الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتهايي سعر صرف الليرة السورية.

رابعاً - خاتمة.

### مقدمة

لم يكن أكثر المتشائمين حالاً، يتوقع أن تصل الليرة السورية لما آلت إليه اليوم. فقد تميز سعر صرف الليرة السورية، مقابل العملات الأخرى، بالاستقرار النسبي خلال العقدين السابقين للأزمة السورية؛ بين حدي ٤٨ إلى ٥٢ ليرة. مع استثناء وحيد، عام ٢٠٠٥ وصل حينها السعر، إلى ٦٥ ليرة، نتيجة أزمة تقرير ميليس<sup>١</sup> آنذاك.

إلا أن ما جرى، بعد اندلاع الأزمة السورية في آذار من العام ٢٠١١، وحتى الآن، أن الليرة السورية شهدت محطات مؤلمة، فقدت خلالها ٩٧,٧٥% من قيمتها<sup>٢</sup>. الأمر الذي ترك انعكاسات مالية، ومعيشية، داخل الاقتصاد السوري؛ أقل ما يمكن وصفها بأنها خطيرة للغاية. فمع تحول سوريا إلى ساحة قتال مفتوحة، واشتداد الصراع المسلح على كامل مساحتها، وتسخير الدولة السورية معظم مقدراتها المالية والإنتاجية، للإنفاق على الآلة والعمليات العسكرية، على حساب الجوانب التنموية داخل الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تعطيل المعامل والمصانع الإنتاجية، وتدمير البنى التحتية للاقتصاد. نتيجة المواجهات المسلحة، وإلحاق الخراب بكبرى المدن الصناعية في البلاد؛ فتعطلت شبكات الكهرباء والمياه والمرافق العامة الأخرى، وانقطعت طرق المواصلات، وترك آلاف العاملين أعمالهم، كل ذلك دفع بالبلاد إلى بداية انهيار اقتصادي؛ تمثل بانخفاض كبير في حجم الناتج المحلي الإجمالي وصل لنسبة ٦٤% عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٠ وذلك نتيجة التراجع في مستويات الإنتاج في القطاعات الاقتصادية

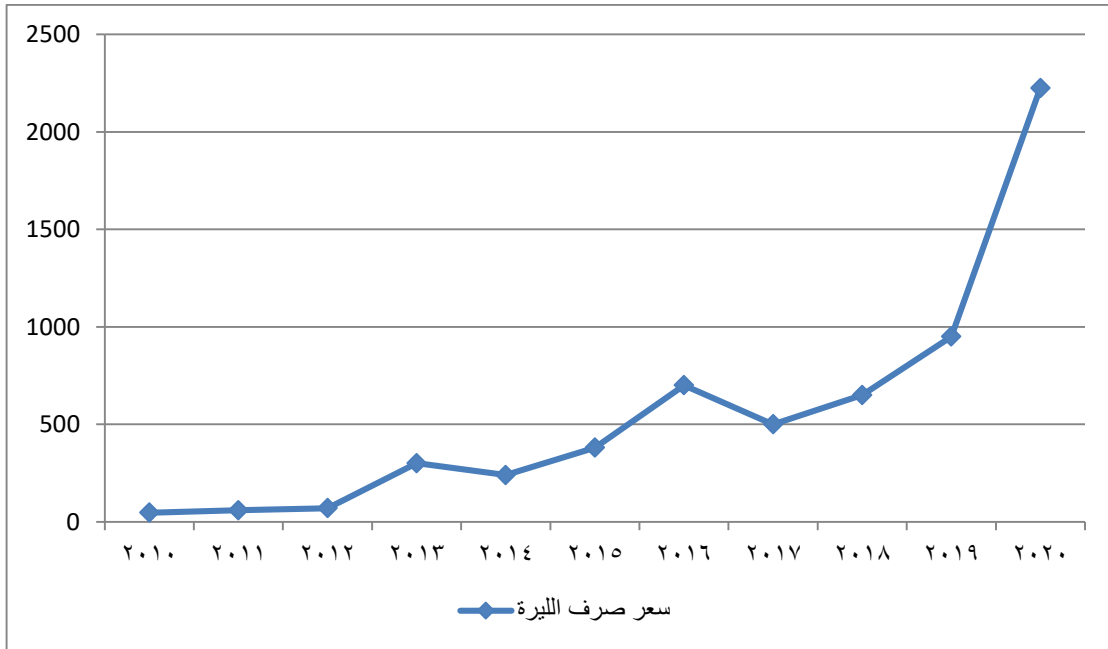
<sup>١</sup> تقرير ميليس: هو تقرير أصدره قاضي التحقيق الألماني ديتليف ميليس في ١٢ كانون الأول ٢٠٠٥ حول حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.  
<sup>٢</sup> تم اعتماد سعر صرف اليوم ٢٢٢٥ ليرة للدولار الواحد.

الرئيسية؛ اضافة إلى التدهور المستمر في قيمة الليرة، وتآكل الموازنة العامة؛ وارتفاع نسبة العجز، والقيام بتمويلها عن طريق الإصدارات النقدية الجديدة، فارتفعت معدلات التضخم وباتت الحكومة عاجزة عن تأمين احتياجات الأسواق المحلية من السلع والمواد الأساسية؛ وبالأخص المحروقات، الأمر الذي دفع بها إلى التوجه نحو الاستيراد، فشكل بداية النزيف في الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة لدى المصرف المركزي؛ الذي استخدم بدوره سياسات غير صحيحة للتدخل في سوق الصرف؛ ساهمت في تشكيل ربوع هائلة لبعض شركات الصرافة في البلاد، وخسارة المصرف لاحتياطياته، مما كان له الدور الأهم في تدهور سعر صرف الليرة السورية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الانهيار الأكبر في سعر الصرف حدث خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠٢٠، الذي تجاوز في حزيران ٣٥٠٠ ليرة كأعلى رقم يصل إليه السعر؛ وذلك على خلفية عوامل متعددة داخلية وخارجية، سنعمل في هذه الورقة البحثية على تحليلها والبحث في امكانية إيجاد بعض الحلول التي قد تعمل على لجم هذا الانحدار في سعر صرف الليرة السورية.

#### أولاً - أهم محطات تدهور سعر الصرف

الشكل رقم (١) يوضح لنا تغير سعر صرف الليرة مقابل الدولار منذ بداية الأزمة وحتى الآن:



شكل رقم (١) - تطور سعر صرف الليرة ما بين عامي ٢٠١٠ - ٢٠٢٠ - المصدر: موقع الليرة السورية اليوم.

الأرقام الواردة في الشكل هي سعر الصرف في نهاية كل عام مع ملاحظة أن سعر ٢٠٢٠ في نهاية أيلول.

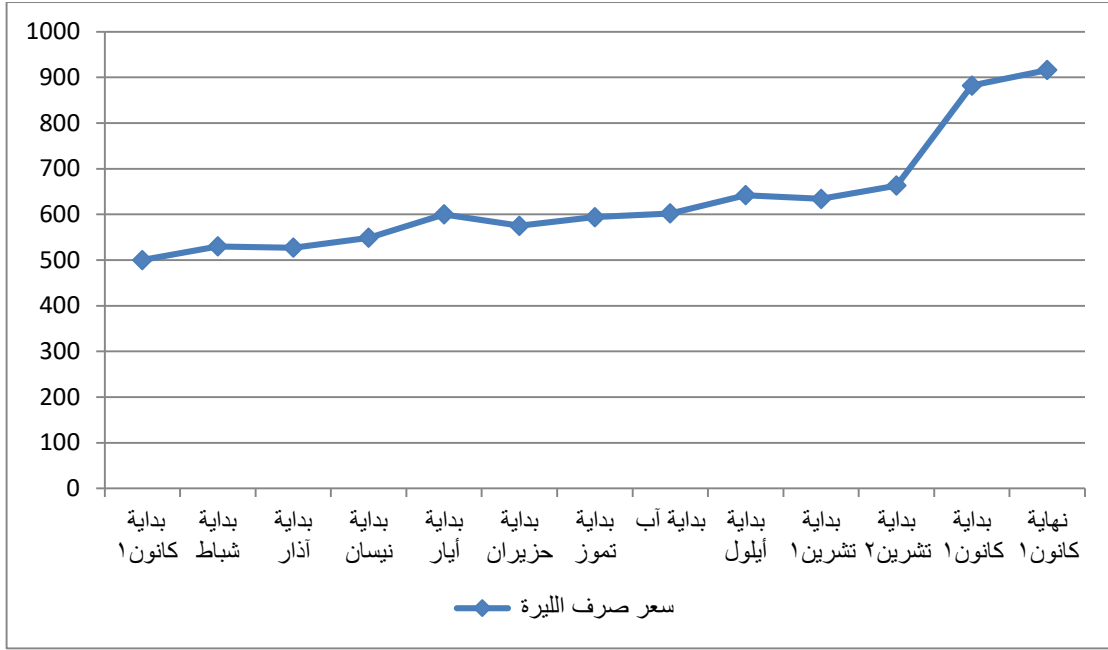
سجل سعر صرف الليرة السورية في نهاية عام ٢٠١١ أول ارتفاع له، وصل إلى ٥٩ ليرة للدولار الواحد نتيجة اندلاع الاحتجاجات الشعبية في البلاد في آذار من العام نفسه. ثم تخطى لأول مرة حاجز الـ ١٠٠ ليرة في آذار من العام التالي ٢٠١٢.

وكان للتهديد الأمريكي بالقيام بضربة عسكرية في سورية، في تموز ٢٠١٣ أثر كبير على رفع سعر الصرف؛ الذي تجاوز ٣٠٠ ليرة للدولار الواحد، مما دفع الكثير من المواطنين لتحويل مدخراتهم إلى الدولار، فشكل طلباً متزايداً عليه، وعرضاً نقدياً كبيراً لليرة في السوق. ثم شهد عام ٢٠١٤ استقراراً نسبياً في سعر الصرف بحيث لم يتجاوز ١٦٠ ليرة / للدولار، ولكن مع بداية عام ٢٠١٥ وعلى إثر سيطرة داعش على مناطق واسعة من البلاد، وخاصة الحقول النفطية في دير الزور، وبدء غارات التحالف عليه، بدأت الليرة بالهبوط مرة أخرى لتسجل في الأشهر التالية انهيارات متلاحقة حتى وصلت إلى أكثر من ٣٨٠ ليرة / للدولار.

ومع تراجع المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الوطني، وتراجع قدرة الحكومة المالية، وتوقف خط الائتمان الإيراني؛ وزيادة احتياجات السوق المحلية خاصة من المحروقات؛ بعد استعادة الحكومة سيطرتها على مناطق واسعة بمساعدة روسيا، وصل سعر صرف الليرة عام ٢٠١٧ إلى ٥١٠ ليرة للدولار الواحد.

المحنة الأخطر في سعر صرف الليرة كانت بداية عام ٢٠١٩، إثر الحديث عن تحريك قانون قيصر، وفرض عقوبات شديدة على الحكومة السورية، فوصل السعر إلى ٦٠٠ ليرة بعد فترة نقاهة طويلة نسبياً، استقر فيها السعر بين ٤٥٠ إلى ٥٠٠ ليرة/ دولار. بعدها بدأ السعر بالارتفاع مرة أخرى ليصل إلى ٩٥٠ ليرة، نتيجة لفرض عقوبات أمريكية وغربية شديدة على سوريا وإيران؛ شلت من قدرات الأخيرة على إيصال إمدادات النفط ومشتقاته إلى سوريا. تزامن ذلك مع اندلاع أحداث بيروت التي أسفرت عن ظهور أزمة مالية حقيقية في لبنان، اضطرت فيها الحكومة في بيروت لتشدد آليات وقوانين التعامل داخل النظام المالي والمصرفي، وفرض قيود كبيرة على الأموال المودعة في المصارف، والتي كان السوريون يتحركون في هامشها للالتفاف على العقوبات الغربية، للقيام بعمليات استيراد وتصدير البضائع، وتحويل الأموال، وفتح الاعتمادات.

في كانون الأول من نفس العام وصل سعر الصرف إلى ٨٨٢ ليرة/ دولار؛ بعد أن وقع الرئيس الأمريكي على سريان قانون قيصر، مما دفع بسعر الصرف للارتفاع مرة أخرى؛ بعد أن كان قد تراجع لحدود ٧٥٠ ليرة والشكل رقم (٢) يوضح تطور سعر الصرف خلال العام ٢٠١٩.

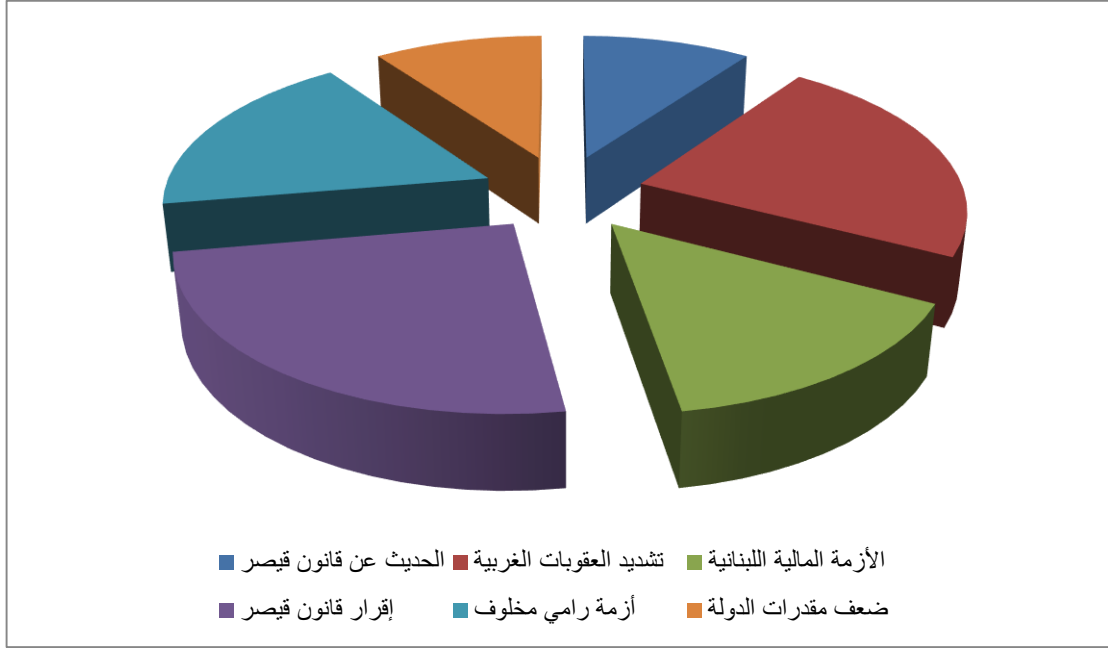


شكل رقم (٢) تطور سعر الصرف شهرياً في العام ٢٠١٩- المصدر: موقع الليرة السورية اليوم.

في بداية العام الجديد ٢٠٢٠ الذي يعتبر الأسوأ حتى الآن، ارتفع سعر الصرف إلى حدود ١٠٢٥ ليرة. ومع انكشاف حالة الهشاشة في الاقتصاد السوري على العيان، وفي ظل ضعف مقدرات الدولة، وشبه انعدام في إيراداتها المالية؛ بالرغم من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية، لا سيما المتعلقة بالقطاع الزراعي؛ وإعادة تشغيل بعض آبار الغاز الموجودة في المنطقة الوسطى، إلا أن تفاقم الأزمة المالية في لبنان والاستمرار في تشديد العقوبات الغربية على سوريا وإيران بأن واحد، كان له دور كبير في ارتفاع سعر الصرف، فوصل في نهاية آذار من العام الحالي إلى ١٣٦٠ ليرة.

في أواخر نيسان الماضي، تفجرت أزمة كبيرة بين الحكومة السورية؛ وبين رجل الأعمال السوري رامي مخلوف؛ والمسيطر بشكل شبه كامل على حركة المال والأعمال في الأراضي السورية؛ وداخل اقتصادها الوطني ككل، فارتفع سعر الصرف إلى ٣١٧٥ ليرة، ثم عاود الانخفاض في شهر أيار؛ إلا أنه مع بدء اقتراب تنفيذ قانون قيصر الأمريكي ارتفع السعر لمستويات قياسية تجاوز ٣٥٠٠ بتاريخ ٨ حزيران الفائت؛ نتيجة التخوف الكبير الذي أصاب السوريين والمؤسسات الاقتصادية والمالية والمصرفية من الآثار والتبعات التي قد يخلفها تطبيق بنود قانون قيصر. ليعود بعدها إلى الانخفاض مرة أخرى ويستقر نسبياً عند حدود ٢٢٥٠ ليرة تقريباً.

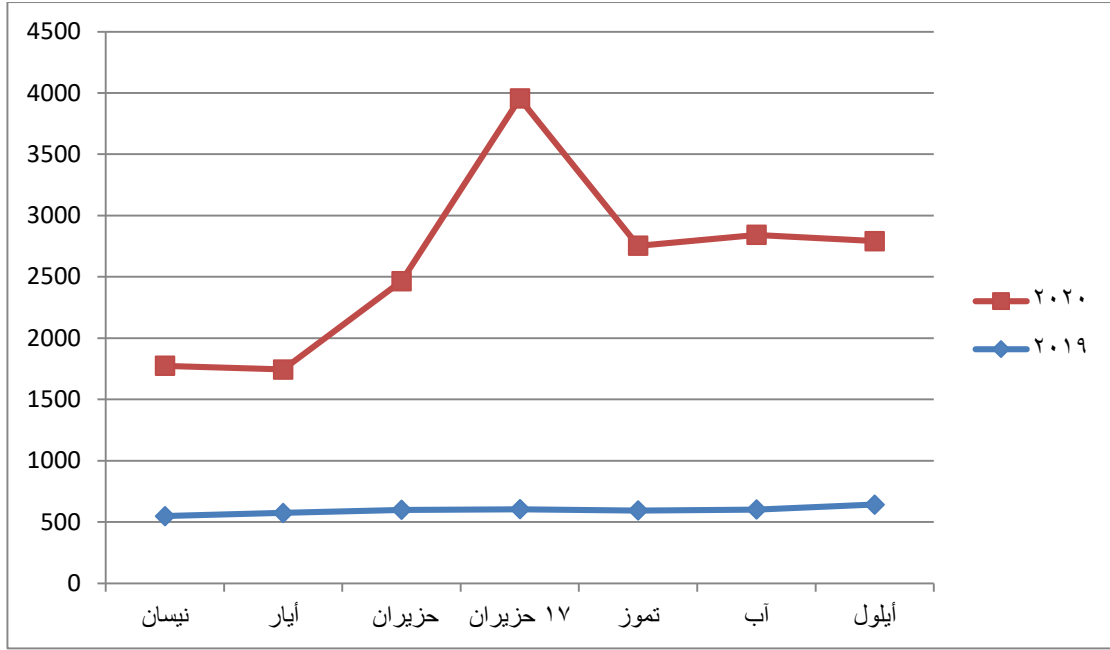
ومن خلال الشكل رقم (٣) يمكننا ملاحظة نسبة تأثير كل من العوامل السابقة على ارتفاع سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي منذ بداية عام ٢٠١٩ وحتى نهاية أيلول من العام الحالي ٢٠٢٠.



شكل رقم (٣) نسبة تأثير كل من عوامل ارتفاع سعر الصرف

حساب النسب بناءً على تحليلات الكاتب من خلال مقدار الارتفاعات في السعر بتأثير كل عامل.

وبإجراء مقارنة مع العام الماضي؛ فقد بلغت نسبة الارتفاع في العام الحالي ٢٠٢٠ لوسطي سعر الصرف في ستة أشهر من نيسان وحتى أيلول ٢٣٩,٨%، الأمر الذي يعكس ارتفاعاً في مستويات التضخم، يساهم في ارتفاعات مستمرة في الأسعار مما يضعف من القدرات الشرائية للمواطنين ويدفع بنسب جديدة منهم إلى تحت خط الفقر؛ نتيجة عدم قدرتهم على تأمين المتطلبات الأساسية لحياتهم وحياة أسرهم. والشكل رقم (٤) يوضح مقارنة سعر الصرف بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠:



شكل رقم (٤) - مقارنة بين متوسط سعر الصرف خلال ستة أشهر من العام الحالي مع العام الماضي

## ثانياً - الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية لتهاوي سعر الصرف

تهاوى سعر صرف الليرة السورية بين عامي ٢٠١١ و ٢٠٢٠ بنسبة كبيرة، وصلت إلى ٤٥٠٠% حيث تجاوز سعر الصرف ٢٢٥٠ ليرة/ دولار في نهاية أيلول الماضي، وبذلك تكون الليرة قد فقدت ٩٧,٧٥% من قيمتها حتى الآن وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية والأمنية السيئة التي خلفتها الحرب والسياسات الاقتصادية التي تم اتباعها خلال هذه السنوات.

وفي هذا السياق يمكننا أن نعرج على العديد من العوامل الداخلية والخارجية؛ التي أودت بالليرة السورية إلى مستويات منخفضة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى.

### ١- العوامل الداخلية

ساهم استمرار الأزمة السورية، والأضرار والخسائر الاقتصادية الكبيرة التي لحقت بالاقتصاد السوري؛ والتي قدرها المركز السوري لبحوث السياسات حتى نهاية عام ٢٠١٩ بمبلغ ٥٣٠,١ مليار دولار<sup>٤</sup>؛ وتراجع حجم الناتج المحلي بنسبة ٦٤%؛ حيث بلغت الخسائر المتراكمة في الناتج

<sup>٣</sup> حساب النسبة وفق نموذج اقتصادي رياضي معتمد.

<sup>٤</sup> المركز السوري لبحوث السياسات - سوريا: العدالة لتجاوز النزاع - تقرير آثار النزاع السوري ٢٠١٦-٢٠١٩ - ص ٥٩

<https://bit.ly/3dTnAbw>

المحلي الإجمالي حتى نهاية عام ٢٠١٩ مبلغ ٤٢٠,٩ مليار دولار<sup>٥</sup>؛ ومع فرض الدول الغربية العقوبات الاقتصادية على الحكومة السورية بهدف الضغط عليها؛ وثنيها عن استخدام القوة العسكرية في المواجهات بينها وبين المعارضة، كل ذلك؛ إلى جانب التخطط في السياسات الاقتصادية والنقدية التي استخدمتها الحكومة السورية، أدى إلى انخفاض الكمية المعروضة من الدولار في السوق السورية؛ ومع تزايد الطلب عليه ارتفع سعر الصرف لمستويات قياسية. وفيما يلي يمكننا الوقوف عند أهم العوامل الداخلية التي أدت إلى حدوث ذلك:

### أ- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي أكثر المؤشرات الاقتصادية شمولاً لواقع الاقتصاد الوطني على الصعيد الكلي، كونه يجمع بين طياته جميع القطاعات الاقتصادية، ويظهر القيمة الإجمالية لما تم إنتاجه في البلاد من سلع ومنتجات مادية وخدمية، ومن قبل جميع الوحدات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني. ويعد تقرير الناتج المحلي بالنسبة للاقتصاديين ورجال الأعمال والحكومات والمستثمرين الخارجيين المستند الرئيسي لحجم النشاط الاقتصادي في البلاد واتجاهاته، وبالتالي مقياساً لهم لجهة اتخاذ القرار الاستثماري داخل الاقتصاد الوطني. لذلك فإن أي معدلات سلبية لهذا المؤشر تعكس حالة رديئة داخل الاقتصاد الوطني، من حيث الانتاج والنشاط الاقتصادي والامكانيات ومدى قوة هذا الاقتصاد. وهذا ما حدث بالفعل في سوريا فقد شهدت معظم القطاعات الاقتصادية الرئيسية تراجعاً هائلاً، ودماراً في بعض الأحيان خلال سنوات الأزمة التسع الماضية؛ بسبب توقف المشاريع والأنشطة الإنتاجية؛ والكثير من المعامل والمصانع داخل البلاد، وبالأخص في كبرى المناطق الصناعية، كالشيخ نجار في حلب، والمنطقة الصناعية في حسيا بحمص، وتلك المعامل والمصانع المنتشرة في دمشق وريفها، والتي كانت تشكل بمجموعها ما نسبته حوالي ٦٩% من المنشآت الصناعية في سوريا، الأمر الذي تسبب بشح كبير في السلع والمنتجات المتوافرة في الأسواق السورية، إضافة إلى التراجع في حجم الناتج الزراعي، وانعدام عوائد السياحة، وتقلص عوائد النفط، مما تسبب في تراجع حجم الناتج المحلي بشكل كبير؛ من حوالي ٥٦,٠٥ مليار دولار عام ٢٠١٠<sup>٦</sup> إلى ٤٥,٨ مليار دولار عام ٢٠١١، ليصل إلى أقل من ٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٥ وبلغت قيمته عام ٢٠١٩ حوالي ١٩,٥ مليار دولار، بناء على الأرقام

<sup>٥</sup> المرجع السابق - ص ٣٥

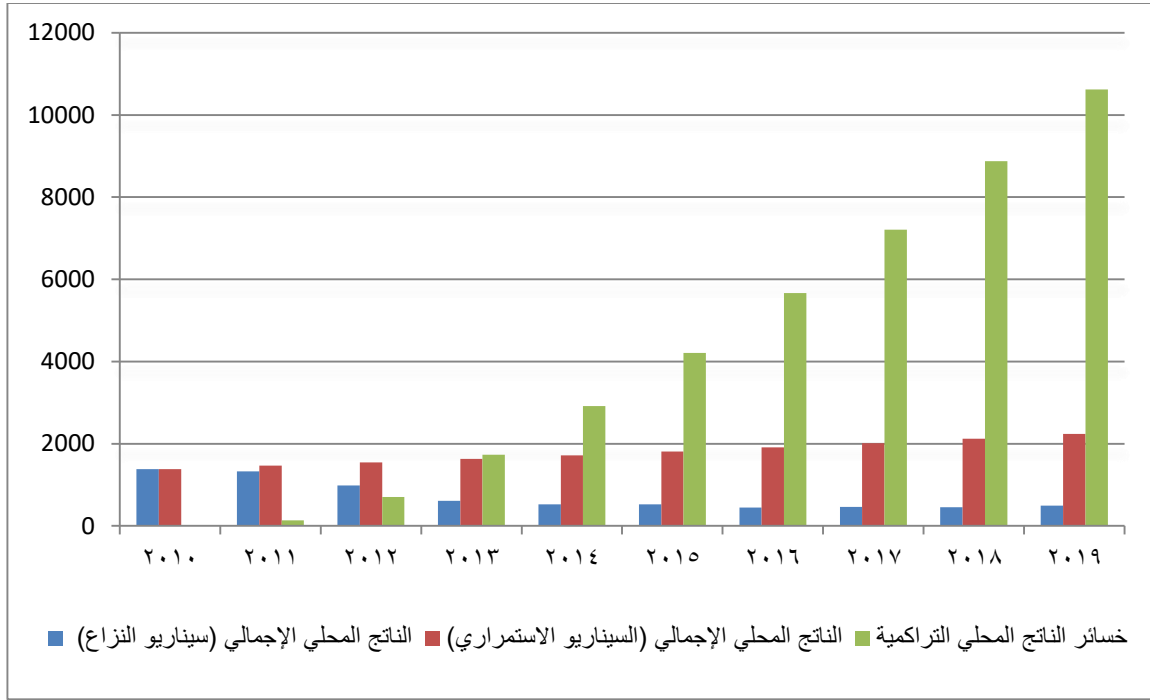
<sup>٦</sup> المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٢ - الحسابات القومية - جدول رقم ١٤/٢٨ - ص ٣٩٣



الواردة في تقرير للمركز السوري لبحوث السياسات عام ٢٠٢٠، وقد انعكس هذا التراجع في حجم الناتج المحلي، في عدم قدرة الاقتصاد الوطني على سد احتياجات الأسواق المحلية وخاصة من المحروقات والقمح مما كان يدفع بالحكومة إلى الاستيراد، الأمر الذي شكّل ضغطاً متواصلًا على سوق الدولار، ورفع من سعره مقابل الليرة السورية.

هذا وقد بلغت مجموع الخسائر المتراكمة في الناتج المحلي ٤٢٠,٩ مليار دولار، أي ما يعادل ٧,٧ أضعاف الناتج المحلي لعام ٢٠١٠ وما يقارب ٢١,٦ ضعف ناتج عام ٢٠١٩.

والشكل رقم (٥) يوضح لنا الخسارة المتراكمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠.



شكل رقم (٥) الناتج المحلي الإجمالي في أثناء النزاع والخسارة المتراكمة فيه بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ مقدرة بمليارات الليرات السورية بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٩:

المصدر: تقرير المركز السوري لبحوث السياسات - سوريا: العدالة لتجاوز النزاع - ٢٠٢٠ - ص ٣٦

<sup>٧</sup> المركز السوري لبحوث السياسات - سوريا: العدالة لتجاوز النزاع - مرجع سابق - ص ٨

## ب- فقدان البلاد جل مصادر القطع الأجنبي

فقد الاقتصاد السوري جل مصادر توفير القطع الأجنبي، التي كانت تشكل روافداً هامة للخزينة العامة، وساهمت بتكوين احتياطات لا بأس بها من القطع الأجنبي؛ بلغت حوالي ١٨ مليار دولار عام ٢٠١٠ وقد تمثل فقدان هذه المصادر في ما يلي:

- عوائد صادرات النفط: شكلت إيرادات النفط في سوريا وسطياً حوالي ٥٠% من مجموع الإيرادات العامة في سوريا بين عامي ١٩٩٠ - ٢٠١٠<sup>٨</sup> كما شكلت الصادرات النفطية نسبة ٦٥% من مجموع الصادرات السورية قبل اندلاع الأزمة حيث كانت سوريا تصدر ١٤٣ ألف برميل يومياً وفق وكالة الطاقة الدولية<sup>٩</sup> وتبلغ قيمة هذا الرقم بأسعار عام ٢٠١٠ المرتفعة نسبياً ٤,٧ مليار دولار سنوياً شكل حوالي ٨,٣٨% من الناتج المحلي الإجمالي في سوريا لنفس العام. وفي موازنة عام ٢٠١٢ بلغت عوائد النفط ٤٣٩ مليار ليرة أي ما يعادل ٥,٧٥ مليار دولار تقريباً بأسعار الصرف حينها، منها ٣٤٣ مليار ليرة عوائد مباشرة؛ أي نسبة ٩,٥% من الناتج المحلي الإجمالي. ثم تلاشت هذه الإيرادات الضخمة بشكل شبه نهائي بعد خروج المناطق النفطية في البلاد عن سيطرة الحكومة المركزية في دمشق. ووصلت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية عام ٢٠١٩ في الناتج المحلي الإجمالي ١,٢% فقط بسبب تراجع كميات الإنتاج من ٣٨٥ ألف برميل في عام ٢٠١٠ إلى حدود ٢٤ ألف برميل يومياً بحسب ما صرح به وزير النفط والثروة المعدنية أمام مجلس الشعب بتاريخ ٢/١٠/٢٠١٩؛ مما يعكس الأزمة الخانقة للمحروقات في البلاد، وخاصة مناطق العاصمة دمشق في ظل توقف واردات النفط الإيرانية وعدم قدرة الحكومة المالية على الاستيراد، حيث بلغت فاتورة المحروقات الشهرية ٢٠٠ مليون دولار<sup>١١</sup> فضلاً عن العقوبات الغربية والأمريكية الخاصة بذلك.

- إيرادات قطاع السياحة: بلغ عدد السائحين في عام ٢٠١٠ أكثر من ٨,٥ مليون سائح<sup>١٢</sup> ووصلت عائدات السياحة إلى ٨,٤ مليار دولار شكلت ١٤% من الناتج المحلي حينها ثم تراجع أعداد السائحين إلى ٤٠٠ ألف سائح عام ٢٠١٥ كان معظمهم من مندوبي المنظمات الدولية

<sup>٨</sup> تم احتساب النسبة من قبل الباحث بناء على أرقام التقارير الاحصائية لمديرية التخطيط في وزارة النفط وأرقام الإيرادات في الموازنات العامة للأعوام المذكورة.

<sup>٩</sup> صادرات سوريا من النفط تواصل التراجع منذ ١٥ عاماً - آب ٢٠١١ - <https://www.alarab.qa/story/147070>  
<sup>١٠</sup> جوزيف ظاهر، "الأسباب العميقة لتدهور قيمة الليرة السورية"، ترجمة فريق دوكتوريم، ٢٠٢٠/١/٣١، <https://medirections.com/index.php>

<sup>١١</sup> تصريح لرئيس الحكومة عماد خميس في مجلس الشعب، كانون الثاني ٢٠١٩، موقع الحل السوري، رابط مختصر <https://bit.ly/3azasaX>

<sup>١٢</sup> السياحة: ٨,٥ ملايين سائح عام ٢٠١٠ وإلغاء التأشيرات المتبادل مع كل من تركيا وإيران - تصريح سعد الله أغا القلعة - سيريلاباف ٢٨/١/٢٠١١ - [http://syria-life.com/index.php?page=show\\_det&id=630](http://syria-life.com/index.php?page=show_det&id=630)

وزوار الأماكن الدينية من إيران وفي عام ٢٠١٧ لم تتجاوز نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي ٣,٠%. وبذلك تكون الخزينة العامة قد فقدت مورداً هاماً آخر من موارد القطع الأجنبي.

- عجز الميزان التجاري وتراجع عوائد التصدير: تراجعت الصادرات السورية خلال سنوات الأزمة بشكل مريع فقد انخفضت من ١١,٣٨ مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى ٨٠٨ مليون عام ٢٠١٥<sup>١٣</sup> نتيجة التوقف الكبير في الإنتاج وانتقال الكثير من المعامل والمصانع إلى دول الجوار أما في عام ٢٠١٩، فقد وصلت قيمة الصادرات إلى حوالي ٥٣٤ مليون دولار فقط مقابل ٤,٥ مليار دولار<sup>١٤</sup> مستوردات وبذلك يكون الميزان التجاري لعام ٢٠١٩ قد سجل خسارة قدرها ٣,٩ مليارات دولار، تشكل خسارة للخزينة العامة، وعبئاً ثقيلاً على سعر صرف الليرة؛ كون الزيادة في الاستيراد تشكل ضغطاً كبيراً على الطلب على الدولار، وبالتالي تدفع بسعره نحو الارتفاع، الأمر الذي ينعكس كارتفاع مباشر في أسعار السلع والخدمات، ويقوض بالتالي قدرات المواطنين الشرائية ويزيد من تكاليف العيش في البلاد. خاصة أنه في غياب الرقابة وضعف أدوات ضبط الأسواق استطاع التجار ربط حركة الأسواق وأسعار السلع والخدمات فيها بسعر صرف الدولار لدرجة أنه مع كل ارتفاع في سعر الصرف ترتفع الأسعار مباشرة، الأمر الذي ساهم في عملية نهب مكشوفة لمقدرات ومدخرات المواطنين المالية، بسبب عجزهم عن تلبية احتياجاتهم اليومية أمام الارتفاعات الشاهقة والمستمرة للأسعار التي تم ربطها فقط بسعر الصرف.

-تحويلات المقيمين في الخارج: والتي أصيبت بتراجع واضح أيضاً لأسباب متعددة كان من أهمها العقوبات المالية على المصارف، وشركات تحويل الأموال السورية، ومنع التحويلات من الخارج إليها، فضلاً عن تجميد عملية التعاقد مع السوريين وفق عقود عمل من قبل العديد من الدول العربية؛ التي كانت تشكل وجهة للسوريين. حيث وصلت تحويلات العاملين المغتربين في سوريا عام ٢٠١٠ إلى ٤,١ مليار دولار، لتصل إلى ٢,٣ مليار دولار عام ٢٠١٦<sup>١٥</sup> كما أن معظم التحويلات باتت تتم عبر القنوات غير الرسمية، بعيداً عن المصرف المركزي بسبب فارق السعر الكبير بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الحقيقي.

- بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١ أكثر من ٨,٤ مليار دولار<sup>١٦</sup>، وأدى فرض العقوبات الغربية على سوريا من قبل دول الاتحاد الأوروبي والولايات

<sup>١٣</sup> المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٨ - إحصاءات التجارة الخارجية

<sup>١٤</sup> زياد غصن - التجارة الخارجية السورية: أرقام مفاجئة - الأخبار - ٢٠٢٠/٥/٢٩ - [www.akhbar.com/Syria/28926](http://www.akhbar.com/Syria/28926)

<sup>١٥</sup> تحويلات المغتربين السوريين تلامس ٤ مليارات دولار خلال عامين - ٢٠١٧/١٢/٢ - <https://b2b->

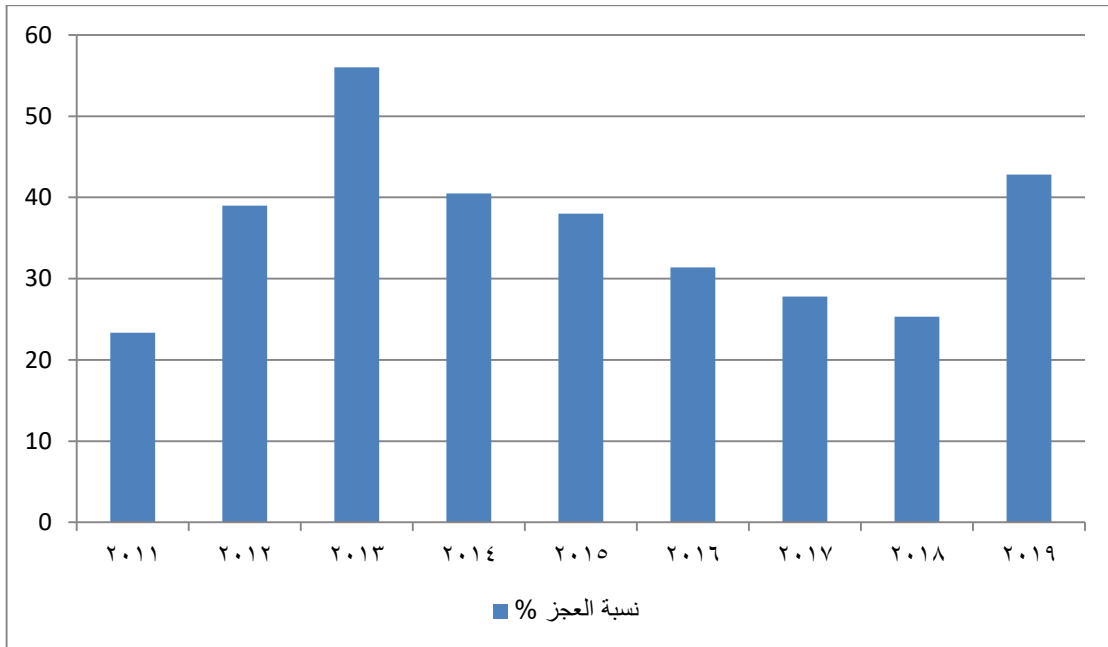
[sy.com/news/46475](http://sy.com/news/46475)

<sup>١٦</sup> CEIC - Syria Foreign Direct Investment- 4July 2019 - <https://www.ceicdata.com/>

المتحدة الأمريكية إلى توقف تدفق الاستثمارات المباشرة، وأكثر من ذلك قامت الشركات العاملة داخل البلاد بسحب استثماراتها؛ والتوقف عن العمل والإنتاج داخل سوريا؛ الأمر الذي تسبب بخسارة الاقتصاد الوطني لمورد هام آخر للقطوع الأجنبي، ساهم في السنوات اللاحقة للأزمة بتدهور سعر الصرف.

### ج- ازدياد العرض النقدي في السوق

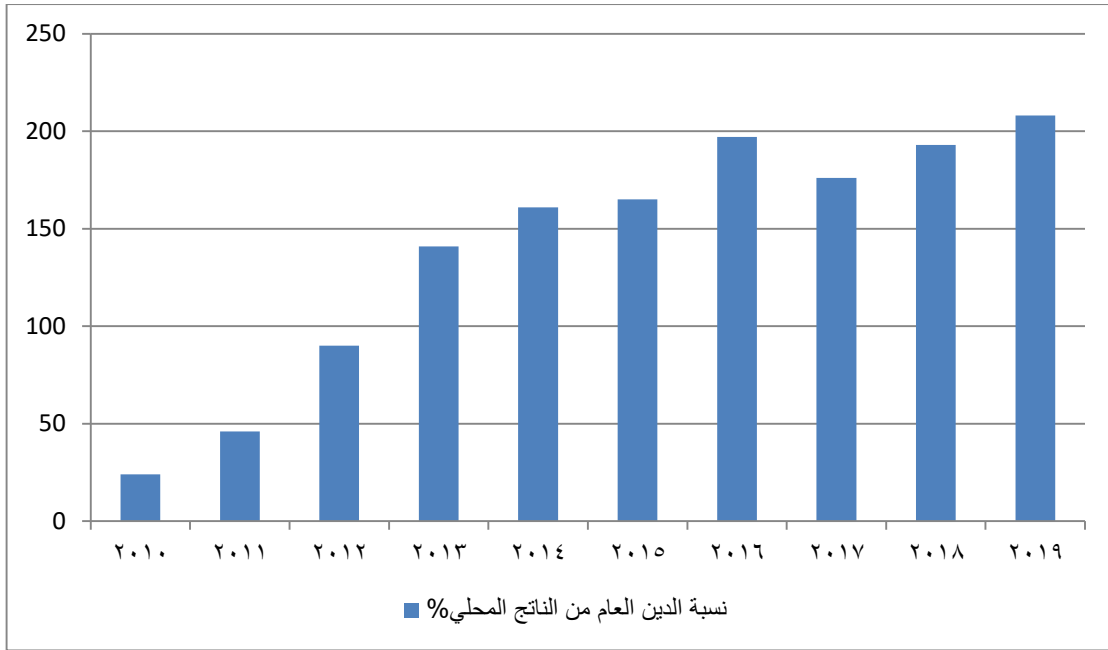
في ألف باء الأدبيات الاقتصادية؛ والسياسات النقدية، هناك قاعدة أساسية، وهي أنه للحفاظ على قيمة العملة يجب أن لا يزيد العرض النقدي عن حاجة الاقتصاد الوطني، وكمية المعروض الإنتاجي فيه؛ حتى لا يحدث تضخماً يخفض من قيمة العملة الوطنية. ما جرى في سوريا خلال فترة الأزمة هو العكس تماماً، فعلى الرغم من تزايد الطلب على العملة الأجنبية؛ وازدياد المعروض من الليرات السورية؛ قامت الحكومة السورية انطلاقاً من النقص الكبير الحاصل في الموازنات العامة للدولة؛ باتباع سياسة التمويل بالعجز؛ والقيام بإصدارات نقدية جديدة حيث بلغ حجم العجزات المالية في الموازنات العامة - منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٧ - ٤٤٦٢ مليار ليرة بحسب تقديرات الحكومة السورية؛ ووصل هذا العجز في موازنتي عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ إلى ٨٠٨,٤ مليار ليرة و٩٤٨,٣ مليار ليرة على التوالي، والشكل رقم (٦) يوضح لنا نسبة عجزات الموازنة العامة للدولة منذ عام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٩.



شكل رقم (٦) - نسبة العجزات المالية في الموازنات العامة للدولة بين عامي (٢٠١٩ - ٢٠١١)

المصدر أرقام الموازنات الحكومية للأعوام المذكورة.

النسبة والقيمة العالية في العجوزات السابقة تعكس بلا شك ضعف الإيرادات العامة للدولة واتباعها سياسة توسعية في الإنفاق العام، وخاصة الإنفاق الجاري؛ والذي تم تمويله بالاستدانة من المصرف المركزي؛ أو من الخارج، وخاصة من الحليفة إيران، الأمر الذي زاد من العرض النقدي وأفقد الليرة قيمتها؛ وبالتالي ساهم بشكل كبير في تدهور سعر الصرف. فقد بلغت نسبة الدين العام الداخلي والخارجي عام ٢٠١٠ نسبة ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت لـ ١٦١% بنهاية عام ٢٠١٤، ثم وصلت إلى ١٩٦% نهاية ٢٠١٦ ثم إلى ٢٠٨% عام ٢٠١٩ كما هو موضح في الشكل رقم (٧):



شكل رقم (٧) نسبة الدين العام الداخلي والخارجي من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٩-٢٠١٠)

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات - تقرير ٢٠٢٠ ص ٦٣

ونتيجة الانخفاض الكبير في الإيرادات العامة للدولة، قامت الحكومة بإصدارين نقديين في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧ من فئات الأف ليرة الجديدة؛ وفئة الألفين ليرة؛ بدون أي تغطية، لا إنتاجية، ولا من العملات الأجنبية، أو المعادن الثمينة، تحت حجة اهتراء العملة الورقية من فئة الخمسين ليرة، وسحبها من السوق، وامتصاصاً لموجة الغلاء وارتفاع الأسعار، مما زاد من العرض النقدي الذي تضاعف ثلاث مرات، ليصل إلى أكثر من ٦ تريليون ليرة<sup>١٧</sup> في التداول، والذي ذهبت جل استخداماتها في عمليات الانفاق، نتيجة العجوزات الكبيرة في الموازنة العامة، بدلاً من استخدامها في العمليات الإنتاجية؛ حيث تراجع الإنفاق على التنمية بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٩ بنسبة

<sup>١٧</sup> b2b (business 2 business) - تحليل: إليكم الحلول والتشخيص الحقيقي لارتفاع الدولار في سورية - ٢٠١٩/١١/٢٢ - <https://b2b-sy.com/news/57684>

٣،٦٠%، كما تراجع الناتج المحلي بأكثر من الثلثين في عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٠، وهذا يدل على أن النقد المعروض في السوق يستخدم في عمليات الاستهلاك وبالتالي يساهم في ارتفاع معدلات التضخم، التي تترك أثراً على انخفاض قيمة الليرة، وبالتالي ارتفاعاً في سعر الصرف وتدهوره. وهذا يعني أن نسبة من ارتفاع سعر الصرف مرده، زيادة المعروض النقدي وفقدان العملة المحلية لواحدة من أهم وظائفها الأساسية.

#### د- فشل السياسات النقدية الحكومية

أثبتت السياسات التي اتبعتها المصرف المركزي السوري فشلها الذريع في وقف تدهور سعر صرف الليرة السورية. "وتحولت مهام المصرف المركزي نحو تمويل الإنفاق العام بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالنزاع وعمليات التدخل المباشر وغير المباشر"<sup>١٨</sup>

فخلال السنوات الأولى من الأزمة، اتبع المصرف سياسة السوق المفتوحة؛ عبر التدخل في السوق بشكل مباشر، بهدف الحفاظ على الاستقرار، ولو النسبي في قيمة الليرة السورية. وذلك عبر جلسات بيع القطع الأجنبي للمصارف ومؤسسات الصرافة المرخصة، ليصار إلى تحويلها للسوق المحلية لتغطية إجازات الاستيراد المنفذة وغير المنفذة والمقدرة حينها بما بين ١٥ - ١٧ مليون دولار يومياً، بحسب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية يغطي المصرف المركزي منها نسبة ١٠ - ١٢% فقط، ليبقى الباقي عجزاً يتم اللجوء إلى السوق السوداء لتأمينه، مما يزيد من حجم الطلب على الدولار، وبالتالي ارتفاع سعره. وقد أثبتت سياسة التدخل هذه فشلها، بعد كل الانهيارات المتلاحقة في قيمة الليرة، لأن معظم التجار ورجال الأعمال، استخدموا الدولار لنقل رؤوس أموالهم خارج البلاد، بدلاً من تمويل الاستيراد، فضلاً عن إجازات الاستيراد الوهمية التي كان يحصل عليها بعض التجار بطرق الفساد، ليصار إلى بيع الدولارات التي كانوا يحصلون عليها بالسعر الرسمي في السوق السوداء، لتحقيق أرباح عالية. هذه السياسة أدت إلى خسارة المصرف المركزي لمعظم احتياطيته النقدي من العملات الصعبة خلال سنتين فقط، كما جاء على لسان رئيس الوزراء السابق عماد خميس<sup>١٩</sup>. "ويُعتقد أن الكثير من المضاربات بالليرة السورية بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦ كان يقودها رجال أعمال مقربون من النظام، وبحمائية المصرف المركزي، وتقدر العمولة التي كانت تحصلها شركات الصرافة بين ١٥ و ٢٠ في المئة

<sup>١٨</sup> المركز السوري لبحوث السياسات - سوريا: العدالة لتجاوز النزاع - مرجع سابق - ص ٦٥، ٦٤

<sup>١٩</sup> تصريحات لصحيفة الوطن السورية - الدورة الثالثة عشرة للمجلس العام لنقابات العمال - <https://sptnkn.ws/m4eq>

لكل عملية. بالإضافة إلى ذلك، يتيح التعامل مع شركات الصرافة إمكانية إخفاء جميع أنواع المعاملات غير القانونية بسهولة أكبر، حيث تُفرض على البنوك ضوابط ونظم رقابة أكثر صرامة<sup>٢٠</sup>.

عقب تغيير حاكم المصرف المركزي عام ٢٠١٦، بدأ المصرف سياسة عدم التدخل في السوق، بعد أن خسر معظم احتياطيه النقدي، للحفاظ على ما تبقى منه، ولإيقاف عمليات المضاربة على الليرة في السوق. ولحسن الحظ توافقت سياسات المصرف الجديدة مع التحسن النسبي في حركة الإنتاج داخل الاقتصاد الوطني، وعودة بعض القطاعات الرئيسية للعمل، وتحسن المواسم الزراعية، وإمداد إيران الحكومة السورية بقرض بمقدار مليار دولار عام ٢٠١٧، إضافة إلى تراجع ملحوظ في حجم العمليات العسكرية، وبالتالي في حجم الإنفاق العسكري، كل ذلك ساهم في تحقيق نوع من الاستقرار في قيمة الليرة، وتراجعاً في سعر صرفها، لتصل لحدود ٤٤٥ ليرة مقابل الدولار الواحد، واستمر هذا الوضع قرابة السنتين. ليعود مرة أخرى التدهور في قيمة الليرة، لأسباب متعددة أهمها الحديث عن قانون قيصر، وتشديد العقوبات على الحكومة والشخصيات الموالية لها.

كما اتبع المصرف المركزي في مراحل مختلفة سياسة ترشيد المستوردات، "وجاءت هذه الاستراتيجية بالسعي إلى حماية احتياطيات المصرف المركزي من العملة الأجنبية لتمويل واردات المنتجات والسلع الرئيسية، مثل القمح والسكر والأدوية والنفط والأرز، بدلاً من بيع الدولار بغية الحفاظ على قيمة العملة، والذي كان يصب في مصلحة المضاربين؛ وعدد من التجار الذين استخدموا الدولار لنقل رؤوس أموالهم خارج البلاد؛ بدلاً من تمويل الاستيراد" كما جاء على لسان الحاكم الجديد للمصرف حازم قرفول<sup>٢١</sup>. وصرّح الحاكم الجديد أيضاً بأن الظروف الاستثنائية التي التي تمر بها البلاد، بعد مرور تسع سنوات من الحرب المستمرة، تجعل السيطرة على أسعار الليرة وحمايتها من المضاربة المالية مسؤولية جماعية، تتم باستخدام أدوات السياسة النقدية وبالتعاون مع مجلس النقد والتسليف وبالتنسيق مع السياسة المالية والتجارية<sup>٢٢</sup>. كما أصدرت الحكومة السورية قوانين تتعلق بمعاينة المتعاملين بغير الليرة السورية؛ وتضييق الخناق على

<sup>٢٠</sup> جوزيف ظاهر، "الأسباب العميقة لتدهور قيمة الليرة السورية"، ترجمة فريق دوكتوريم، ٢٠٢٠/١/٣١،

<https://medirections.com/index.php>

<sup>٢١</sup> المدن، "مصرف سورية المركزي: لن نتدخل في السوق ولا حتى بدولار واحد"، ١٨ أيلول ٢٠١٩، <https://bit.ly/2CuNkKX>

<sup>٢٢</sup> المرجع السابق.

شركات الصرافة، وإغلاق العديد منها كإجراءات أمنية وقانونية تعكس التخبط الحكومي بشأن السيطرة على سعر الصرف بدلاً من القيام بتفعيل مجلس النقد والتسليف، ليأخذ دوره الحقيقي ويضع استراتيجيات حقيقية، بناءً على سياسات نقدية متكاملة مع السياسات الاقتصادية الأخرى داخل الاقتصاد الوطني. و جدير بالذكر أن وزارة المالية أصدرت سندات خزينة للاكتتاب بقيمة ٣٠٠ مليار ليرة على دفعتين في شباط وآب الماضي بقيمة ٢ مليون ليرة للسند الواحد؛ بفائدة وصلت إلى ٧% واستحقاق سنتين؛ بهدف سحب جزء من المعروض النقدي، بغية تقليله، وزيادة الطلب على الليرة، لرفع قيمتها في السوق، وتمويل العجز الهائل في موازنة عام ٢٠٢٠ والبالغ ١٤٠٠ مليار ليرة، وفق أرقام وزارة المالية السورية وتوجيهه لمشروعات استثمارية أو تنموية، إلا أن هذا الإجراء لم يحقق مبتغاه، ويعود السبب إلى أن المصارف العامة التي ساهمت في الاكتتاب تمتلك هذه الأموال بالأصل، ولم تقم بسحبها من السوق، كما أن تداعيات تفعيل قانون قيصر، والأزمة اللبنانية، وتهاوي سعر الصرف منذ شباط الماضي أثبتت عدم فاعلية ما قامت به الوزارة بسبب تراجع قيمة المبلغ أمام الدولار بأقل من الثلث بحسب سعر صرف اليوم.

هـ- يضاف إلى ذلك خسارة الاقتصاد الوطني للكثير من رؤوس الأموال الوطنية التي خرجت من البلاد هرباً من الأزمة، وتدابيرها والتي تقدر بما بين ٢٢ إلى ٣٥ مليار دولار، ساهمت بتراجع سعر صرف الليرة، نتيجة ازدياد الطلب على الدولار، وعرض كميات كبيرة من الليرة السورية في السوق. فضلاً عن قيام الناس العاديين بتحويل ممتلكاتهم النقدية إلى عملة أجنبية أو مصاغ ذهبي قبل خروجهم من البلاد، بهدف الهجرة، أو لمن بقي بسبب فقدان الثقة بالليرة السورية.

## ٢- العوامل الخارجية

أخذت الأزمة السورية طابعاً دولياً، نتيجة قيام القوى الإقليمية والدولية بالتدخل فيها، بأهداف مختلفة، متوافقة أحياناً، ومتناقضة أحياناً أخرى، وكان لوقوف إيران وتدخلها بزخم كبير إلى جانب الحكومة السورية، الدور الأهم لتدخل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، ثم لاحقاً تركيا عبر أذرعها من الفصائل المسلحة، قبل أن تتدخل بشكل مباشر، وروسيا بتدخلها العسكري المباشر عام ٢٠١٥، وبذلك تداخلت الكثير من الخيوط، وتشابكت العديد من الأذرع، في الأزمة، ساهمت في تعميقها، وجعلت البلاد رهينة لتحقيق المصالح الآنية والاستراتيجية لتلك القوى على اختلافها.

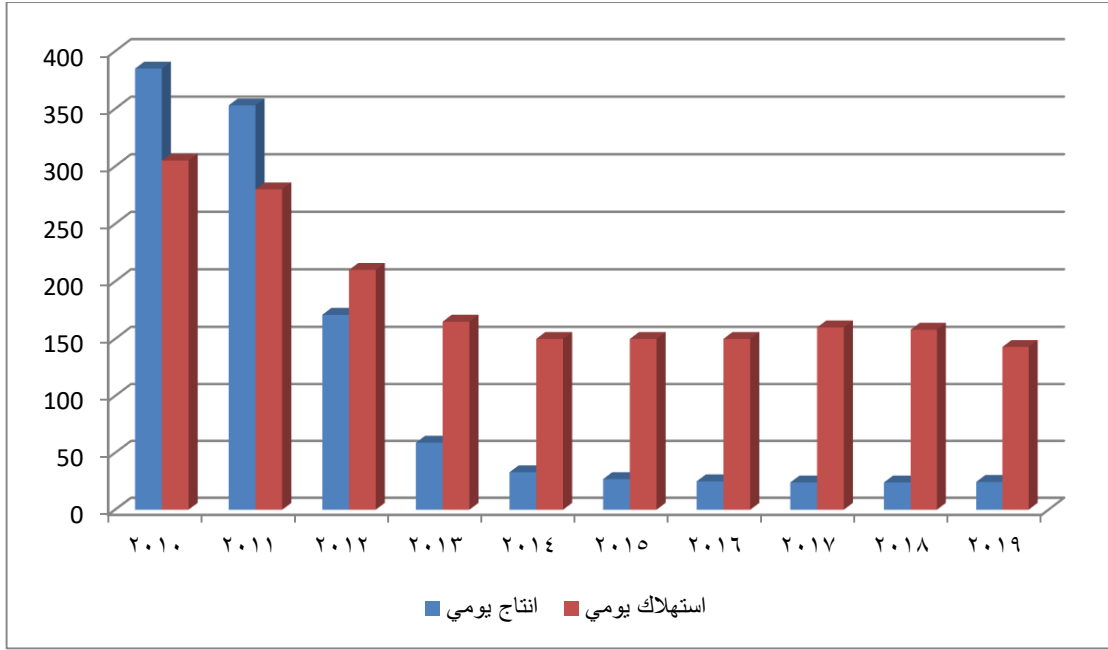


كل ذلك، إلى جانب العقوبات الغربية، وتراجع الإيرادات العامة للدولة، كان له تداعيات اقتصادية ومالية خطيرة على الاقتصاد السوري، نتيجة استمرار الحرب، وتزايد الإنفاق العام على العمليات العسكرية، والخدمات العامة في المناطق التي استعادت الحكومة السيطرة عليها، مما تسبب بزيادة الطلب على سوق الدولار بشكل مستمر؛ ودفع بسعر الصرف نحو الانحدار.

#### أ- تداعيات العقوبات الغربية وقانون قيصر

التهاوي الأكبر لقيمة الليرة السورية بدأ منتصف العام الماضي، بعد إقرار الإدارة الأمريكية قانون قيصر الذي دخل حيز التنفيذ الأربعاء ١٧ يونيو/حزيران من العام الحالي ٢٠٢٠، ونص على فرض عقوبات على الحكومة السورية، والدول التي تدعمها، مثل إيران، وروسيا لمدة ١٠ سنوات في مجالات الطاقة والهندسة والأعمال والنقل الجوي.

تم تشديد العقوبات الغربية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الحكومة السورية، بداية العام الحالي، فساهمت إلى جانب قانون قيصر الأمريكي برفع سعر الصرف لمسنويات قياسية بلغت أكثر من ٣٥٠٠ ليرة في ٨ حزيران الماضي قبل أن يبدأ بتصحيح نفسه ويستقر ما بين ٢٢٠٠ و ٢٤٥٠ خلال الفترة اللاحقة وحتى الآن. فقد توالى اشتداد العقوبات الغربية والأمريكية على سوريا؛ بعد استشفافهم نية الحكومة السورية الحصول على مساعدات مالية من الدول المانحة، للبدء بإعادة الإعمار، فشملت العقوبات هذه المرة جميع الدول التي يمكن أن تتعامل مع الحكومة السورية وحلفائها، وتم تضيق الخناق اقتصادياً على البلاد لدرجة أصيبت الأسواق بتضخم كبير، وشح في المواد الأساسية، وخاصة المحروقات حيث يبلغ حجم حاجة السوق المحلية من النفط الآن ١٣٦ ألف برميل يومياً؛ لا تنتج الحكومة منها سوى ٢٤٥٠٠ برميل؛ والباقي كانت إيران تزودها به قبل تشديد العقوبات الأمريكية على النظام في كلا البلدين، مما صعّب على إيران إيصال أية شحنات نفطية أو مشتقاتها إلى سوريا، نتيجة صعوبة وصول الناقلات الإيرانية إلى سوريا، والشكل رقم (٨) يوضح لنا إنتاج سوريا واستهلاكها من النفط خلال الفترة من عام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٩.



شكل رقم (٨) إنتاج سوريا واستهلاكها اليومي من النفط خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٠-٢٠٢٩ (ألف برميل/يوم)

ومما ساهم بازدياد الآثار المالية على الليرة السورية؛ تشديد العقوبات على إيران وحلفائها في المنطقة (حزب الله)، بهدف تجفيف أي مصدر يمكن أن تحصل الحكومة السورية من خلاله على القطع الأجنبي، أو المحروقات، الأمر الذي تسبب بتدهور كبير في سعر صرف الليرة، فقد معه السوريون تقتهم بها؛ خوفاً من انهيار محتمل، إلا أن الليرة عادت وصححت قيمتها نوعاً ما عند حدود ٢٢٥٠ ليرة تقريباً.

### ب- الأزمة المالية في لبنان

لطالما كانت المصارف اللبنانية تشكل الملاذ الآمن للمودعين السوريين، شركات وأشخاص، لإيداع أموالهم بالقطع الأجنبي فيها، التي قدرت بـ ٣٢,٥ مليار دولار في نهاية ٢٠١٩<sup>٢٣</sup>. وخلال سنوات الأزمة السورية، ونتيجة للعقوبات الاقتصادية على الحكومة السورية، شكلت السوق المصرفية اللبنانية، الوسيط الأهم للتجار والمستوردين السوريين ولإتمام صفقاتهم التجارية والمالية مع الخارج، وبذلك شكلت متفناً حقيقياً للاقتصاد السوري ولتجارته الخارجية.

ولكن مع اندلاع الحراك المدني في لبنان، منذ تشرين الأول من العام ٢٠١٩، واستفحال الأزمة المالية فيه، نتيجة لذلك فقد تغير المشهد تماماً، خاصة بعدما فرضت المصارف اللبنانية قيوداً شديدة على الحصول على الدولار وسحوباته، مما تسبب بأزمة مالية حقيقية للتجار السوريين لم

<sup>٢٣</sup> ما حجم الودائع السورية في مصارف لبنان؟ - المدن - 23/6/2020 - تقرير "الدولية للمعلومات" -

<https://www.almodon.com/economy>

يعودوا من خلالها قادرين على مواصلة أنشطتهم الاقتصادية والتجارية، وتهريب البضائع إلى سوريا، مما تسبب في ضغط كبير على الطلب على الدولار في السوق المحلية، الأمر الذي ساهم بشكل واضح في ارتفاع سعره، وبالتالي تدهوراً في قيمة الليرة السورية، ومما زاد الطين بلة؛ إقرار قانون قيصر في الآن ذاته، الأمر الذي تسبب بمشكلات مالية إضافية للمنظومة المالية والمصرفية السورية فقد باتت المصارف اللبنانية متخوفة من التعامل مع التجار السوريين أو قبول إيداعاتهم، خشية وقوعهم في قائمة العقوبات الأمريكية.

### ج- توقف المساعدات المالية والعينية من إيران

كنا قد أشرنا إلى أن النظام في طهران؛ كان يمد الحكومة السورية بالنفط والمشتقات النفطية في إطار خطوط ائتمانية تم فتحها بموجب اتفاقيات مالية وتجارية، تم توقيعها بين البلدين. ففي كانون الثاني ٢٠١٣ اتفق البلدان على فتح خط ائتماني بين المصرف التجاري السوري؛ وبين بنك تنمية الصادرات الإيراني بقيمة مليار دولار، بفوائد ميسرة، وفي أيار من العام نفسه كشف حاكم مصرف "سوريا" المركزي حينها "أديب ميالة" عن تقديم "إيران" خطأ ائتمانياً آخر لسوريا" بقيمة ٣ مليارات دولار لتمويل احتياجات البلاد من النفط ومشتقاته. وفي أيار ٢٠١٥ اتفق المصرف التجاري السوري مع بنك تنمية الصادرات الإيراني على فتح خط ائتماني بقيمة مليار دولار، وتستخدم الحكومة السورية إيرادات الخطوط الائتمانية في تمويل استيراد البضائع والسلع وتنفيذ المشاريع<sup>٢٤</sup>.

ومع تزايد الضغوطات الاقتصادية الغربية على إيران، وتراجع قوتها الاقتصادية<sup>٢٥</sup> بشكل ملحوظ توقف خط الائتمان في تشرين الثاني من العام ٢٠١٨ الأمر الذي تسبب بأزمات خانقة في سوق المحروقات، وأثر على قطاع الصناعة، وعلى الإنتاج، لتضطر الحكومة السورية للتوجه نحو الاستيراد، لتغطية النقص الكبير في أسواق السلع التجارية، وتفقد مصدراً هاماً، كان يمدّها بالقطع الأجنبي، مما أدى تزايد الطلب على القطع الأجنبي محلياً، وشكل عاملاً آخر في ارتفاع سعر الصرف.

<sup>٢٤</sup> ما هو خط الائتمان السوري في إيران؟ - سنك سوري - ٢١ حزيران ٢٠٢٠ - <https://snacksyrian.com>

<sup>٢٥</sup> بلغت إيرادات النفط الإيرانية فقط ٧,٩ مليارات دولار بين آذار ٢٠١٩ وآذار ٢٠٢٠، بعدما كانت سجلت رقماً قياسياً وصل إلى

١٠٥,٦ مليارات دولار بين آذار ٢٠١١ وآذار ٢٠١٢ بحسب مركز كارينغي للشرق الأوسط (-<https://carnegie->

[mec.org/diwan/82208](https://mec.org/diwan/82208))

## د- تفشي وباء كورونا (كوفيد ١٩)

مع الأزمة الاقتصادية الخانقة، وتراجع المؤشرات الاقتصادية، ومستويات التضخم المرتفعة، وتشديد العقوبات الغربية على سوريا، جاء تفشي وباء كورونا؛ ليزيد من الآلام والأوجاع التي يعاني منها الاقتصاد الوطني. فكان لاتخاذ الحكومة السورية اجراءات الحجر الصحي الشامل، وتقييد حركة الدخول والخروج من البلاد، ومنع التنقل بين المحافظات، في أواخر آذار الماضي كان له تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة، كانهخفاض في الحركة التجارية، وتزايد معدلات البطالة، وتراجع في حجم التجارة الخارجية، وفقدان مصدرين للقطع الأجنبي، من خلال منع دخول الزائرين الأجانب من لبنان وإيران إلى البلاد، وتوقف حركة التحويلات المالية إلى الداخل، بسبب إغلاق المؤسسات المالية ذات الصلة، شأنها في ذلك كباقي المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية نتيجة تفشي وباء كورونا.

### ثالثاً - الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتهاوي سعر صرف الليرة السورية

كان تهاوي سعر الصرف، أحد أهم نتائج الأزمة السورية، كونه أثر بالدرجة الأولى في حركة الأسواق والأسعار السائدة فيها؛ باتجاه مستويات ربما يسميها السوريون خيالية أو جنونية، فقد دفعت كل العوامل الداخلية أولاً، والخارجية ثانياً، المذكورة سابقاً، بسعر صرف الليرة السورية، نحو منحدرات خطيرة، تركت معدلات تضخم عالية، وصلت إلى أرقام خيالية، كان لها آثار مؤلمة على بنية الاقتصاد السوري، وقدرة أفراد المجتمع على تأمين مستلزمات حياتهم اليومية وإذا ما استمرت معدلات التضخم على هذا النحو، فمن الممكن أن تقود المجتمع إلى منعطفات اقتصادية واجتماعية أخطر بكثير مما نشهدها الآن، فتزايد معدلات الفقر والبطالة، وتراجع القدرة على التعليم، وفقدان أسس ومقومات التنمية المستدامة، ستلحق ببنيان المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي آثاراً سلبية، ستفتك بمستقبله ومستقبل أبنائه. وقد تسبب فقدان الليرة السورية لجل قيمتها، وتداخل ذلك مع العوامل الخارجية المذكورة أعلاه، وبالتالي تدهور سعر صرفها، تسبب في حدوث غلاء فاحش في الأسواق، وصلت فيها الأسعار لمستويات قياسية تجاوزت ما بين ٣ إلى ٤ أضعاف؛ خلال العام الحالي، مقارنة بالعام الفائت، وبنسب ما بين ٣٥ إلى ٥٥ ضعفاً مقارنة بعام ٢٠١٠. وخلال سنوات الأزمة فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسب عالية، لم يشكل هذا المؤشر في عام ٢٠١٩ أكثر من ٣٦% من حجم الناتج المحلي في عام ٢٠١٠ حيث تم توجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير الإنتاجية داخل الاقتصاد الوطني، كسراء العقارات والمضاربات المالية، وتنشيط القطاع التجاري، وخاصة عند استغلال الكثير من رجال الأعمال المتنفذين، مسألة الحصول على تراخيص استيراد وهمية، والمضاربة بالدولارات

التي كانوا يحصلون عليها بالسعر الرسمي في السوق السوداء بغرض الاستفادة من فارق السعر الذي وصل في نهاية ٢٠١٩ إلى ٢٦٠ ليرة وإلى أكثر من ١٠٠٠ ليرة لكل دولار الآن في بداية تشرين الثاني من العام الحالي، وبالتالي انخفاضاً في حجم الاستثمارات داخل القطاعات الإنتاجية، التي تزيد من حجم الناتج القومي، حيث أشرنا إلى فقدان الليرة لهذه الوظيفة، نتيجة انخفاض قيمتها وفقدان الثقة بها، مما أدى إلى انخفاض في حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، الأمر الذي سبب ارتفاعات جديدة في مستويات الأسعار، وشكل ضغطاً على شراء الدولار، فساهم في ارتفاع سعره مقابل الليرة، كما ساهمت مستويات التضخم العالية؛ نتيجة تدهور سعر الصرف في تآكل النسبة العظمى من إيرادات الموازنة العامة للدولة، ووقوعها تحت عبء عجوزات مالية جديدة، أصبحت معها الحكومة عاجزة عن تمويل إنفاقها العام، مما أثر على مستويات المعيشة للمواطنين، وتراجع حجم الخدمات العامة، التي تقدمها الدولة وخاصة على صعيد الصحة والتعليم.

كل ذلك ساهم في ارتفاع معدلات الفقر، والبطالة، وهجرة العمالة المحلية المؤهلة، والكوادر العلمية إلى الخارج، وسيادة ثقافة الكسب غير المشروع، وتفشي حالات الفساد الإداري، والرشوة والمحسوبيات داخل المجتمع.

#### رابعاً - خاتمة

مع استمرار فقدان الليرة لقيمتها، واستمرار العقوبات الاقتصادية الغربية على الحكومة السورية والشخصيات الموالية لها، والمؤسسات المتعاملة معها، وأمام تقلص الاحتياطات النقدية للمصرف المركزي والعجز في الميزان التجاري نتيجة عجز الحكومة عن تقوية الجهاز الإنتاجي داخل البلد، ورفع معدلات النمو لتأمين احتياجات الأسواق المحلية من السلع، والخدمات مما يؤدي إلى تزايد حجم المستوردات؛ بعد شبه انقطاع تام للدعم الإيراني وخطوطه الائتمانية؛ نعتقد بأن الوضع مرشح للمزيد من الانحدار مستقبلاً، مع استمرار العوامل التي تدفع به نحو ذلك. وهذا يعني أن الوضع الحالي غير المستقر، والمتهاوي لسعر صرف الليرة السورية يدفع بالاقتصاد الوطني نحو زيادة تكاليف الإنتاج فيه، ويشكل المزيد من الضغوط التضخمية داخله، وبالتالي ارتفاعات مستمرة في مستويات الأسعار عامة، والتي فوق أنها تعتبر وسيلة لشفط مقدرات الفقراء، لجيوب أثرياء المال، وأمرء الحرب، فإنها ستترك تداعيات أكثر خطورة على مستويات المعيشة للمواطنين؛ وتقلص من قدراتهم الشرائية، ومن امكانياتهم في تأمين احتياجاتهم الضرورية، وبالنتيجة ستدفع بأعداد متزايدة منهم نحو خط الفقر.

## مراجع الدراسة

- ١- المركز السوري لبحوث السياسات - سوريا: العدالة لتجاوز النزاع - تقرير آثار النزاع السوري ٢٠١٦-٢٠١٩ - ص ٥٩ <https://bit.ly/3dTnAbw>
- ٢- المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٢ - إحصاءات الحسابات القومية
- ٣- صادرات سوريا من النفط تواصل التراجع منذ ١٥ عاماً - آب ٢٠١١ - <https://www.alarab.qa/story/147070>
- ٤- جوزيف ظاهر، "الأسباب العميقة لتدهور قيمة الليرة السورية"، ترجمة فريق دوكتوريم، ٢٠٢٠/١/٣١، <https://medirections.com/index.php>
- ٥- تصريح لرئيس الحكومة عماد خميس في مجلس الشعب، كانون الثاني ٢٠١٩، موقع الحل السوري، رابط مختصر <https://bit.ly/3azasaX>
- ٦- السياحة: ٨,٥ ملايين سائح عام ٢٠١٠ وإلغاء التأشيرات المتبادل مع كل من تركيا وإيران - تصريح سعد الله آغا القلعة - سيريلابف ٢٠١١/١/٢٨ - [http://syria-life.com/index.php?page=show\\_det&id=630](http://syria-life.com/index.php?page=show_det&id=630)
- ٧- المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٨ - إحصاءات التجارة الخارجية
- ٨- زياد غصن - التجارة الخارجية السورية: أرقام مفاجئة - الأخبار - ٢٠٢٠/٥/٢٩ - [www.akhbar.com/Syria/28926](http://www.akhbar.com/Syria/28926)
- ٩- تحويلات المغتربين السوريين تلامس ٤ مليارات دولار خلال عامين - ٢٠١٧/١٢/٢ - <https://b2b-sy.com/news/46475>
- ١٠- EIC - Syria Foreign Direct Investment- 4July 2019 <https://www.ceicdata.com/>
- ١١- b2b (business 2 business) - تحليل: إليكم الحلول والتشخيص الحقيقي لارتفاع الدولار في سورية - ٢٠١٩/١١/٢٢ - <https://b2b-sy.com/news/57684>
- ١٢- المدن، "مصرف سورية المركزي: لن نتدخل في السوق ولا حتى بدولار واحد"، ١٨ أيلول ٢٠١٩، <https://bit.ly/2CuNkkX>
- ١٣- ما حجم الودائع السورية في مصارف لبنان؟ - المدن - 23/6/2020 - تقرير "الدولية للمعلومات" - <https://www.almodon.com/economy>
- ١٤- مركز كارينغي للشرق الأوسط <https://carnegie-mec.org/diwan/82208>
- ١٥- ما هو خط الائتمان السوري في إيران؟ - سناك سوري - ٢١ حزيران ٢٠٢٠ - <https://snacksyrian.com>